السياسة الفرنسية خلال الحكم العسكري:

أولا: سياسيا

بعد ان احتل الجنرال دي بورمون الجزائر 05جويلية 1830 عمل بعد ذلك بانشاء لجنة حكومية لتسير الشؤون الجزائرية هدفها جمع المعلومات عن الادارة العثمانية للاستفادة منها لوضع ادارة جديدة، غير انها لم تستطع فعل اي شيء بسبب اختفاء السجلات والوثائق كما انشات اللجنة هيئة مركزية تساعدها بمثابة مجلس بلدي مكون من اعيان مدينة الجزائر بقيادة احمد بوضرية. في 16اكتوبر 1830 قرر القائد الجديد للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كلوزيل انشاء لجنة حكومية جديدة تحل محل الاولى ولكنها متخصصة في مجالات محددة:العدالة الداخلية المالية غير أن هذه الأخيرة فشلت آمام تأكيد العسكري التوسع و محاربة الثوار بدل إهتمامهم بالتنظيم الإداري وعليه صدر مرسرم ملكي يفصل القضايا العسكرية على المدنية وجاء على الشكل التالي:

– المسؤول الإداري والمالي: يشرف على تسيير المسائل المدنية والمالية وشؤون الموظفين بعين من طرف رئيس الوزراء الفرنسية

– مسؤول وحدات الإحتلال في افريقيا: له صلاحيات واسعة يشرف على كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية وقضايا حفظ الأمن وممتلكات الفرنسية في افريقيا

– مسؤول الأدارة : وهو رئيس وحدات الاحتلال في افريقيا ونائبه المسؤول الإداري والمدني

ونظرا لطبيعة الحكم العسكري الفرنسي الهمجي في الجزائر وما نتج عنه من فوضى واحتجاجات مما جعل فرنسا تقوم بلجنة تحقيق تشكل لهذا الغرض في 12

ديسمبر 1833 يرأسها ديكازيس قدمت تقرير لفرنسا بضرورة بسط كامل السيادة الفرنسية وسيطرة على الجزائر ويمكن تلخيص التقرير الذي كتب في 10 مارس 1834 في النقاط التالية:

– خلف منصب الحاكم العام بالجزائر وإعتباره مسؤول عن الشؤون المدنية والعسكرية في الجزائر.

– اعطاء صلاحيات للحاكم العام بالسماح لوجود جزائريين في المجلس البلدي.

– انشاء مجالس بلدية في الجزائر وهران عنابة.

– انشاء مزانية خاصة للجزائر.

– تخفيض عدد افراد الجيش الى21 الف جندي

– صدور مرسوم ملكي في 15 أفريل 1845 يتضمن تقسيم الجزائر الى:

أقاليم مدنية: وهي أماكن يوجد فيها المعمرين لكثافة تخضع لإدارة المدنية

أقاليم عربية: وهي أماكن تخضع لإدارة العسكرية

أقاليم مختلفة: تقطنها أهلية أروبية تخضع للحكم المدني وأكثرية عربية تخضع للحكم العسكري.

بعد اتمام اللجنة الإفريقية الثانية (سياسة اللجان) لعملهما توصياتها الى إحتفاظ بالجزائر وأصبح للحكومة أن تتخذ إجراءات تخص الجزائر سبقتها مرحلة التردد، حيث صدر الأمر بتاريخ 22 جويلية 1834 ليجعل من الجزائر مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب يديرها حاكم عام مدني وبهذا تم اقرار الحكم العسكري والذي امتد من 1834 الى غاية 1870 هذا الحاكم سوف يكلف بالقيادة العسكرية والإدارة العليا ويمارسها بتفويض من الملك.

الحاكم العام العسكري 1834-1858 بعد نقيب الإمبراطورية دروى ديزلان أول من تم تعيينه كحاكم بنص قانوني 1834 ويأتي كلوزيل ودي بورمون وفالي والدوق دومال

مسؤولياته مسؤول إداري ومالي مدني

مسؤولياته مسؤول وحدات الإحتلال في إفريقيا

مسؤولياته مسؤول الإدارة

العاملات(المقاطعات):

العمالة مقاطة إدارية ثابتة للولاية العامة تأسست بقرار 22 جويلة 1834 الذي جعل الجزائر أرض فرنسية مقسمة الى 3 ولايات الجزائر وهران قسنطينة ،فهي تحت سلطة الحاكم العام ،يتولى والي لعيين من طرف وزير الداخلية ولها نفس الصلاحيات الموجودة في فرنسا

وقد عدل هذا النظام عام 1848 حيث نص مرسوم 9 في 16 ديسمبر 1848 على الغاء لأقاليم المختلطة والأقاليم العربية واستبدلها بالمناطق العسكرية ، ولكن المناطق المختلطة ما لبثت أن عادت في 1866 في شكل بلديات مختلطة وقد استمر سريان هذا النظام في خطوط العريضة الى غاية هزيمة فرنسا 1870 امام بروسيا وسقوط الإمبراطورية الثانية

يقضي مرسوم 9 ديسمبر 1848 بتقسيم الجزائر الى منطقتين

-منطقة الجزائر الشمالية :قسمت الى ثلاث مقاطعات إدارية مقسمة بدورها الى بلديات منتخبة وتخضع للحكم االمدني

-منطقة الجنوب الجزائري وتخضح للحكم العسكر الفرنسي

كانت فرنسا قد اعتمدت بداية من 1844 على المكاتب العربية واسطة بين الأروبيين والجزائريين ويتأسها ضباط عسكريون فرنسيون بمساعدة السكان الاصليين الذين يلقبون بالأغوات والمترجمين دامت من 1 فيفري1844-1870 ،والذي كانت بمثابة الوسيطة بين الإدارة والجيش ،ممثلة في الحكام العام والأهالي وحل عدد المكاتب العربية عام 1865 في مقاطة الجزائر 14 مكتبا ،قسنطينة 15 مكتبا،وهران 12 مكتبا وصل عددها في نهاية 1870 مع نهاية الحاكم العسكري هايقارب 150 ضباط عسكري وبذلك انتهى العهد السكري وبداية العهد المدنيى

اتبعت فرنسا بعد 1840 سياسة الإحتلال الواسعة والشامل وذلك بإستعانة بالرؤساء التقليديين الجزائريين الموالين لها كوسطاء بين الأهالي خاصة زعماء القبائل الجهة الشرقية حيث تم تأسيس إدارة الشؤون العربية 16 أوت 1841 وعين ضابط دوماس رئيسا لها

المكاتب العربية يعود الفضل الى انشائها الى لامورسيير ثم وضعها بيجو تحت قيادة دوماس ،بإصدار قرار وزاري 1 فيفري 1844 بإنشاد المكاتب العربية

مهامها :

- تحقيق التوسع الفرنسي وإخضاع القبائل بحيث تكون وسيط بين الأهاي والحكومة العامة
- مراقبة المرابطين وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية
- جمع الغرائب
- تقليص نفوض زعماء الأسر التقليدية
- مراقبة الطرق ودعم الأستطان وفرض الأمن

- إنشاء وزارة الجزائر :وزارة المستعمرات

وقع نابليون الثالث مرسوم 31 أوت 1858 بإلغاء الحكومة العامة والحاكم العام ومجلس الحكومة ويعوضه بمنصب وزير مقيم بباريس وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات برأسة جيروم نابليون ابن اخ نابليون الثالث ترأسها 24 جوان 1858 تنازل للكونت شاسلوب 7 مارس1859، وكان الهدف منها أعطاء صلاحيات واسعة من اجل ادماج الجزائر بفرنسا.

ثانيا السياسة الإدارية الفرنسية خلال الحكم العسكري

ارتكزت السياية الفرنسية في هذا المجال على السيطرة والإخضاع في ظل رد الفعل الوطني ، وهذا ما جعل فرنسا تنتهج سياسة استعمارية من اجل تحقيق اهداف من خلال سياسة الحقائق والسيطرة مرحلة الثقل العسكري او الإخضاع :وتعرف بفترة التردد 1830-1834 لم تكن الجزائر ضمن منظومة المستعمرات الفرنسية مجرد مستعمرة فرنسية بقدر ما كان ينتظر لها كجزء لا يتجزء من الوطن الأم حيث عملت طموحات الفرنسيين على رسم مخططات جهنمية واقتراح مشاريع لجعل الجزائر مستعمرة تجارية مرتبطة بفرنسا وترغيم سياسة الهجرة والإستطان

التأثير لإقطاب الإستعمار في السياسة الستعمارية في الجزائر واساليب المطبقة في توجهاتها وهي المتروبول بكل اطيافها الرسمية وغير رسمية يشمل ذلك حتى رجال الفكر و الإعلام الكولون والعسكرية بدرجة اقل رجال الدين المتحمسين لفكرة التنصير والذين كانو يحصلون على الدعم من الفاتيكان

كانت الإبادة بمختلف أشكالها ،ومن خلال القتل والنفي والتهجير عملا ممنهجا لضمان إفناء العنصر المسلم

تفطنت فرنسا لمدى فعالية الإعتماد على الأعيان وزعماء في المدن و الأرياف من أجل توظيفهم في السيطرة على المسلمين من1830-1870

شكلت المكاتب العربية لفترة طويلة من ق 19 رغم تعسفها وتجاوزاتها النمط الناجح في سيتر سياسية الإدارة الفرنسية مع المجتمع الجزائري،حيث نجح رجالها وضباطها في التوغل في المجتمع الجزائري ومعرفة خصوصياته من نقاط قوة وضعف.

كشف الإستعمار عن مدى عداءه الواضح في كل ماله علاقة بالهوية العربية المسلمة للجزائريين مما يترجل الإعتداءات المتكررة على مؤسساته دينية والعدلية والتعليمية

إمتدت السياسة الإدارية على القوة العسكرية كأداة لردع المقاومات الشعبية وكذا وسيلة توغل والسيطرة وحماية لمشروع الإحتلال والمصالح الفرنسية في الجزائر.

نهب الخزينة :

تؤكد المصادر الفرنسية التي ارخلت للحملة الفرنسية على الجزائر ان الفرنسيين نهبوا الخزينة الجزائرية التي كان بها ملا يقل عن 50 مليون دولار بعدما سلم الخزناجي مفاتيح الخزينة لدوبورومون وقدر الفرنسي 55684.527 فرنك بين ذهب وفضة وجواهر ونقود.

واذا كان دوبرمون قد اهقم بيت المال فان جنود نهبو القصبة وما احتوته من كنوز ثمينة وخلعت ابوب المحلات والمنازل ونهبت الأموال وعمت الفوض واللصوصية ،قدرت املاك البايلك 5 الاف ملكية بإضافة الى عقارات وأملاك الوقف ،حيث وصف بول ازال هذا الإجرام بالمأساوية بالقول ان جنود ارتكبو اعمالا وحشية فخربو الفلات وقطعوا الأشجار وخلعوا اعمدة المنازل واشعال النار واتلاف شبكة المياه وهدموا السواقي

سياسة مصادر الأراضي :

سعت ادارة الإحتلال الى إستلاء على الأراضي الشاسعة تحت طائلة قوانين أو لمشاركة أصحابها في المقاومة أو بذريعة الإهمال وفتحت باب المضاربة على مصراعيه فكانت الأملاك العقارية في سهل متيجة محل مضاربة وتبرير كل

هذا عملت على قوانين في مصلحتها منها قرار سبتمبر 1830 الذي يسمح مصادرة أراضي الأوقاف

-قرار 1 أكتوبر 1844 مصادرة اراضي غير موثقة

-قانون 21 جويلية 1846 اعطى الأدارة حق الإستلاء على الأراضي غير مستغلة (بور) واراضي العرش خاصة إذا ثبت مشاركة أصحابها في إنتفاضات ضد فرنسا

-قانون 16 جوان 1851 أراضي العرش ذات الملكية الجماعية حيث تم مصارة أخصب الأراضي خاصة في وهران وسيدي بلعباس وهذا في حكم راندون من قوانين جائزة

-مرسوم 6 فيفري 1863 (قرار سيناتوس كوست القرار المشيخي) أعطى صبغة قانونية لكل الأراضي المغتصبة والمصادرة بين 1863/1830 وهنا تقدم أرقام حول مصادرة الأراضي 1830-1870

1830-1850 427.604 هكتار

1851-1860 184.255 هكتار

1861-1870 73.211 هكتار

سياسة الإستطان :

إتفقت كل الدراسات والكتابات التاريخية حول مرحلة الإحتلال أن الإستعمار الفرنسية في الجزائر لم يكن إستعمار عسكريا (تعدى الى ماهو أخطر من ذالك وهذا ما جعل إدارة ألإحتلال تسعى الى إقامة كيان اجتماعي دخيل بدعم القوة العسكرية من اجل وضع نظام سياسي جديد ولتحقيق ذلك قامت بتشجيع الحركة

الإستطانية وهذا بتوفير مختلف الشروط المشجعة لإستطان كأمتلاك الأراضي والسكن والعمل

أهداف الإستطان :

-تدعيم الوجود العسكري بمستوطنين

-دعم الإقتصاد الفرنسي من خلال الفلاحة

-تزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموضفين

ثالثا سياسة التنصير :

إرتبط التنصير في الجزائر بالإحتلال الفرنسي مما جعله مجرد وسيلة لخدمة الإستعمار الفرنسي وبوق إعلامي ودعائي لشحذ الهمم وتهيئة الراي العام الفرنسي والأروبي لتدعيم الوجود الفرنسي العسكري والسياسي في الجزائر لتكتمل الصورة الإستعمارية. كان هدف فرنسا القضاء على الجذور الإسلامية للمجتمع الجزائري وهذا بنشر المسيحية او على أقل زعزعة عقيدة الجزائري ولهدا الغرض كانت الحملة الفرنسة على الجزائر سنة 1830 تضم عددا من رجال القساوسة والدين المسيحي الذين استقدمو خصيصا لهذا الهدف الذي وضحه وبينه الملك شارل العاشر في خطابه امام مجلس الشيوخ الفرنسي عشية الاحتلال والذي اعطى من خلاله بعدا صليبيا لهذه الحملة ومما ذكر تصريح القائد العام للجيش الفرنسي دوبورمون بعد سقوط مدينة الجزائر مخاطبا القساوسة قائلا :"إنكم اعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل قريبا أن ينبع الحضارة التي إنطفأت في هذه الربوع"

ولهذا اول ما قدمت عليه إدارة الإحتلال بعد إستلائها على مدينة الجزائر وبالرغم من الإتفاق الذي وقع بينهما وبين الداي حسين والذي يقضي بإحترام عادات و تقاليد الجزائريين ودياناتهم إلا أن ماوقع بعد ذلك فاق كل التصورات والتوقعات فلم تسلم الأملاك ولا الأرواح من بطش وهمجية جنود الإحتلال وحتى المؤسسات الدينية لم تسلم من الهدم والتحويل الإستعمار وكانت أول خطوة قام بها الإحتلال الفرنسي بعد أشهر قلائل من إحتلال مدينة الجزائر اصدار قرار 08 سبتمبر 1830 الذي استولت فرنسا بمقتضاه على جميع أملاك الأوقاف الإسلامية في سائر أنحاء الجزائر وفي 07 ديسمبر 1830 أصدرت إدارة الإحتلال قرار آخر آعطت فيه الحق لفرنسا أن تتصرف في تلك الأوقاف الإسلامية عمدت الى الإستلاء على معظم المساجد الإسلامية الهامة وتحويلها الى كنائس أو كاتدرائيات أو ثكنات وغيرها

ففي عام 1830 صرح روقيغو "انه يلزمني أجمل مسجد في المدينة لتجعل منه معهد إله المسيحيين فاختار كتشاوة لأجمل مسجد في المدينة وفي 18 ديسمبر 1834 أمر روفيغو بتحويله إلى كاتدرائية

ثم تتابعت عمليات التحويل كلها إلى كنائس ومراكز لشرطة وثكنات فلم يبق بالعاصمة وحدها سوى اربع (4) مساجد من 160 مسجد وزاوية وكان الهدف من هذا كله هو القضاء على الدور الفعال لتلك المساجد في قيادة الثوارات الشعبية والجهاد ضد الكفار والإسعمار الفرنسي في الجزائر

كانت فرنسا قد صرحت غداة إحتلالها للجزائر 1830 بأن نشر المسيحية والقضاء على الإسلام يعتبر هدف اساسيا من بين الهداف الأخرى التي جعلتها تحتل الجزائر ولذلك استباحو إستخدام كافة الوسائل من أجل تحقيق تلك الأهداف وإذ رافق الجندي قسيس الأول يحمل السيف والثاني الصليب.

ثانيا الجمعيات المسيحية في الجزائر

توافدت الكثير من الجمعيات الدينية الى الجزائر لتقديم الدعم والمساعدة لرجال الدين المسيحي من اجل تسهيل عملية التبشير وانجاح الحركة التنصيرية ومن اهمها نذكر :

1-جمعية الأباء اليسوعيين :قدمت الى الجزائر 1840 أسسوا في سنة 1842 دار الأيتام في بن عكنون وكانت تضم 110 طفل وتوسع نشاطهم الى وهران وقسنطينة

2- جمعية اللزاريون : تولت منذ 1842 إدارة مؤسسات الخيرية البر والإحسان ودورالأيتام

3- جمعية أخوان القديس جوزيف دي ماش : نشط في كل من عنابة سكيكدة وهران من 1843-1844 وتولت إدارة المدارس البلدية التي كان عدد التلاميذ بها 270 تلميذا.

4- جمعية أخوات العقيدة الكاتوليكية : اسست هي الأخرى مدارس ودور الأيتام في الشرق الجزائري وضمت 220 تلميذا

5- جمعية الراهبات الثالوثيات : كثفت جهودها بوهران خلال 1840 قامت بفتح مدرسة وملجأ ومدرسة داخلية ودار للأيتام وتضم 160 تلميذا ومؤسسات أخرى في كل من عنابة سكيكدة قسنطينة بها 220 تلميذا إضافة غلى نشاطات خيرية في ميدان الطب والتمريض

6- جمعية سيدات القلب المقدس : نشطت خلال عام 1842 بإنشاء مدارس للفقراء وآخرى بنظام داخلي ضمت 90 طفلا

7- جمعية بنات إحسان : وهي تابعة للقديس دي بل حيث قدمت أعضاء الجمعية خدماتهن بالمستشفى واسسن ملاجئ و ورشات صناعية خيرية لتأطير حوالي 570 طفلا

ثالثا :ابعاد سياسية التنصيرية :

1 -القضاء على الدين الإسلامي واللغة العربية :

تدعيم الغزو العسكري بغزو روحي وديني

اعتبر الدين الإسلامي في الجزائر وايمان الجزائريين العميق بتعاليمه اهم عقبة وقفت في وجه التنصير الفرنسي في الجزائر وأعاقت تنفيذ مخططاتهم بشكل الذي ارتأوه مجديا، منعهم من نشر المسيحية بين المسلمين في هذه البلاد بكيفية واسعة.

سعى المبشرون بكل الوسائل من أجل التأثير على الدين الإسلامي في نفوس الجزائريين خاصة في منطقة القبائل وذلك احتجاج الكاردينال لافيجري على سلطات الإحتلال عندما سمحت لسكان جرجرة بأداء فريضة الحج ،بعد رفع الحواجز عن ذلك اذ منعو أداء فريضة الحج بعد ثورة مقراني

أعتبر المبشرين أن الدين الإسلامي العدو الأول للإحتلال والسياسة التنصير ويعود ذلك إلى عدة أساب منها :

-الدين الإسلامي هو الينبوع الذي يستمد منه الجزائريون دوافع ثوراتهم ضد الإحتلال ،كما انه مصدر قوتهم في إعادة الكرة كلما هزموا، وأن كل ثورات كانت تتخذ دوما صبغة الجهاد اي محاربة الكفار وهو ما يضر الوجود الفرنسي في الجزائر أما اللغة العربية فهي الواجهة الأخرى لدين الإسلامي ،لأنها لغة القرآن وهو مصدر الإسلام الأساسي وللقضاء عليها بمنع تدريسها ، ومزاحمتها بالمدارس التبشيرية ومن أجل هذا اغتاظ لافيجري عندما ادخلت إدارة الإحتلال اللغة العربية كمادة دراسية في مدارس التعليم العمومي على الرغم من كون ذلك أعتبر كوسيلة لإستقطاب الأطفال المسلمين إلى هذه المدارس ، إلا أن المبشرين كانو يرون في تدريس اللغة العربية بقاء الجزائريين على صلة بدينهم ، مما جعل جهودهم التنصيرية تذبه هباء

نشر اللغة الفرنسية : إن نشر اللغة وثقافة المحتل بين الأوساط الجزائريين وخاصة مجتمع الاطفال هو النتيجة الحتمية التي يريد المبشرون وغيرهم بلوغها من وراء محاربة الدين الإسلامي واللغة العربية في الجزائر فهم يريدون أن يكون تفكير الأهالي الجزائريين فرنسيين ولغتهم الفرنسية في حين يرى بعضهم أن اللغة الفرنسية سيستعملها الجزائريون في أغراضهم واعمالهم وتجارتهم كما ستسعمل عليهم علاقاتهم وتعاملتهم من الفرنسيين في ميادين التجارة واللإدارة وغيرها

تكريس سياسة الإحتلال و الإندماج :

اعتبرت المدرسة من طرف المبشرين وسيلة من وسائل إدماج الشعب الجزائري في مجتمع الفرنسي ،فكثيرا ما رفع لافيجري صوته مناديا بذلك ،كما اتخذ بعضهم من الإندماج النتيجة الحتمية التي على السلطات الإحتلال بلوغها في الجزائر ،رآو أن الخيار لا يكون إلا بين آمرين ،أما الإندماج أو الهدم أي يقبل الجزائري الذوباه في المجتم الفرنسي مع بقائه مواطن من الدرجة الثانية أو ان تهدم مقوماته الشخصية

في الواقع أن الإندماج الفرنسية كلاهما من أجل هدم مقومات الشخصية الجزائرية ،فالإندماج في منظور المبشرين هو إفراغ للجزائري من الداخل أي تخلي عن دينه الإسلامي وعن لغته العربية والإحتفاظ بنمط معيشية وملبسه وتبني دين المستعمر ولغة وعاداته.

إن تحقيق الإندماج من طرف المبشرين يؤدي الى خنق على ثورة على المستعمر يمكن أن تندلع في الجزائر وهي امتداد لعملية الإحتلال الكامل ،فهم بمثابة جيش ثاني يقوم بمسح جيوب المقاومة المتمثلة في الإسلام الذي هو مصدر قوة الجزائريين ضد الإستعمار الفرنسي

تكوين نخبة موالية لفرنسا:

إن سعي المبشرين لتكوين هذه النخبة عن طريق المدرسة والإهتمام بها يعود الى أنها:

-أخد عوامل جلب الشعوب والإحتفاظ بها وسهولة استعمارها

- مؤهلة لتأثير في المجتمع نظرا لما تحظى به من مكانة وتقدير بين الناس

-كون أن النخبة أكثر تفتحا للفكر المسيحي

يختار المبشرون في غالب الأحيان أفراد النخبة من أبناء الذوات والعائلات البروجوازية ذلك لأن نفوذ هؤلاء استفحل في المجتمع ومنها الدفاع على المصالح الإقتصادية والسياسية والثقافية وللإستعمار الفرنسي في الجزائر